

الاستدامة البيئية في ضوء القرآن الكريم نحو إطار أخلاقي قرآني لمواجهة تغير المناخ

*Environmental Sustainability in Light of the Holy Quran
A Quranic Ethical Framework for Addressing Climate Change*

Asst. Lect. Ammar Sameer Hashem

م.م. عمار سمير هاشم

University of Misan/University Presidency

جامعة ميسان/ رئاسة الجامعة

ammar.sameer@uomisan.edu.iq

تاريخ النشر: ٢٠٢٦ / ٦ / ٣٠

تاريخ القبول: ٢٠٢٦ / ٥ / ١٢

تاريخ التقديم: ٢٠٢٦ / ٤ / ١٩

ملخص

يتناول هذا البحث غياب معالجة قرآنية منهجية تؤسس لمفهوم الاستدامة البيئية على أسس قيمية شرعية، في ظل تصاعد التحديات البيئية العالمية، لا سيما أزمة التغير المناخي. ويسعى إلى استقراء الآيات القرآنية ذات الصلة بالبعد البيئي وتحليلها في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئها الكلية، للكشف عن منظومة قيم قرآنية قادرة على إعادة بناء العلاقة بين الإنسان والبيئة على أساس الاستخلاف والمسؤولية الأخلاقية. وقد اعتمد البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي والمقاصدي في تتبع النصوص القرآنية ذات الدلالة البيئية، وربطها بالسياق المقاصدي العام للشريعة، بما يفضي إلى بلورة إطار أخلاقي عملي يمكن الإفادة منه في توجيه السلوك الإنساني وصياغة استجابات شرعية معاصرة تساهم في ترشيد التعامل مع البيئة وتعزيز مفاهيم الاستدامة في مواجهة التغير المناخي.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة البيئية، الأخلاق البيئية، التغير المناخي، المنظور القرآني، الاستخلاف، المقاصد الشرعية.

حزيران ٢٠٢٦م / شهر محرم ١٤٤٨هـ

السنة: الحادية والعشرون

العدد: ٥٥ / المجلد: ٢



DOI: <https://doi.org/10.36324/fqh.v2i55.23912>

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).
مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤.٠ الدولي



Submission date: 19 / 04 / 2026

Acceptance date: 12 / 05 / 2026

Publication date: 30 / 06 / 2026

Abstract

This study examines the absence of a systematic Qur'anic framework for environmental sustainability grounded in Shari'ah-based values, particularly amid escalating global challenges such as climate change. It seeks to inductively analyze relevant Qur'anic verses within the framework of Maqasid al-Shari'ah to uncover a coherent value system that reconstructs the human–environment relationship on the basis of vicegerency (istikhlaf) and ethical responsibility.

Methodologically, the study adopts an inductive, analytical, and maqasid-oriented approach, linking environmentally relevant Qur'anic texts to the broader purposive structure of the Shari'ah. It aims to formulate a practical ethical framework that can guide human behavior and inform contemporary Shari'ah-based responses, thereby promoting responsible environmental engagement and advancing sustainability in the face of climate change.

Keywords: Environmental Sustainability, Environmental Ethics, Climate Change, Qur'anic Perspective, Vicegerency (Istikhlaf), Maqasid al-Shari'ah.

العدد: ٥٥
المجلد: ٢
السنة: ٢١
١٤٤٨ هـ / ٢٠٢٦ م

نحو إطار أخلاقي قرآني لمواجهة تغير المناخ
الاستدامة البيئية في ضوء القرآن الكريم

مقدمة

بات التغير المناخي حقيقة تهدد استقرار الحياة على الأرض، بعد أن كان مجرد قضية علمية، إذ ظهرت آثاره في اضطراب النظم البيئية وتزايد الكوارث الطبيعية وما ينتج عنها من مشكلات اقتصادية واجتماعية. ولا تقتصر هذه الأزمة على الجانب التقني أو الاقتصادي، وإنما تكشف عن بعد أخلاقي يتعلق بعلاقة الإنسان بالبيئة. لذلك تبرز أهمية هذه الأزمة، لا سيما ما يقدمه القرآن الكريم من مفاهيم مثل الاستخلاف والميزان وعمارة الأرض، التي تدعو إلى حفظ التوازن الطبيعي وتحمل المسؤولية تجاه البيئة.

منهج البحث: يعتمد هذا البحث على خليط من المناهج الأصولية والبحثية القرآنية:

- 1- المنهج التحليلي: وهو دراسة النصوص القرآنية المتعلقة بالبيئة بشكل دقيق، وتحليل دلالتها الأخلاقية والمقاصدية.
- 2- المنهج الاستقرائي: وهو استقراء الآيات القرآنية ذات الصلة بالبعد البيئي لتكوين قاعدة معرفية واضحة.
- 3- المنهج المقاصدي: وهو ربط النتائج المستخلصة بمقاصد الشريعة العامة، بما يضمن صياغة إطار أخلاقي عملي يمكن تطبيقه على الواقع المعاصر في مواجهة التغير المناخي.

الرؤية العلمية المحفزة للبحث: تكمن أهمية هذا البحث في محاولته إدخال البعد القيمي المستمد من القرآن الكريم ضمن مناقشة التغير المناخي، وهو جانب لم يحظ باهتمام كاف في بعض الدراسات المعاصرة. ولا يقتصر البحث على عرض النصوص القرآنية المتعلقة بالبيئة، بل يسعى إلى بيان ما يمكن أن تقدمه من توجيهات أخلاقية قد تساهم في دعم الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات البيئية.

خطة البحث وهيكله: قسم البحث إلى ستة أجزاء رئيسية، استهلكت بالملخص الذي عرض مشكلة الدراسة ومنهجيتها وأهم النتائج المتوقعة. ثم جاءت المقدمة التي سلطت الضوء على أزمة التغير المناخي والفجوة الأخلاقية المرتبطة بها، إلى جانب تحديد الإشكالية والفرضيات.

وتناول الجزء الأول الأسس المفاهيمية والقرآنية وفق مفهوم الاستدامة والرؤية القرآنية للكون والبيئة. في حين ركز الجزء الثاني على بيان الإطار الأخلاقي في القرآن الكريم، متناولاً القيم التي تُشكل أساس السلوك البيئي، ومبدأ المسؤولية الفردية والجماعية.

أما الجزء الثالث فهدف إلى بناء إطار قرآني لمواجهة التغير المناخي عبر طرح مبادئ عملية وآليات للتطبيق، مع الإشارة إلى بعض المقارنات الدولية. واختتم البحث بخاتمة شملت أهم النتائج والتوصيات والمقترحات المستقبلية.

أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث في تقديم فهم أخلاقي للتحديات البيئية، لا سيما أزمة التغير المناخي التي تتعدى آثارها البيئية لتشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. يهدف البحث إلى استكشاف الرؤى القرآنية في العلاقة بين الإنسان والبيئة، وصياغة قيم ومبادئ توجه السياسات والممارسات البيئية، مع طرح إطار منهجي يجمع بين التحليل الشرعي والتطبيق العملي لتعزيز الاستدامة البيئية والمساهمة في تعزيز الدراسات المستقبلية.

مشكلة البحث: تتمثل إشكالية البحث في محدودية المعالجات القرآنية المنهجية المتكاملة التي تؤسس لمفهوم الاستدامة البيئية على أسس قيمية شرعية، رغم وفرة الإشارات القرآنية ذات الصلة، الأمر الذي أفضى إلى غياب إطار نظري بين، يمكن أن يساهم في تقديم استجابات أخلاقية عملية لأزمة التغير المناخي، لا سيما في مواجهة تحدياته العالمية المعاصرة.

أهداف البحث: يهدف إلى:

1. استقراء وتحليل الآيات القرآنية ذات الصلة بالبعد البيئي.
2. استخلاص القيم النازمة للسلوك الإنساني تجاه البيئة في ضوء مقاصد الشريعة.
3. بحث سبل تفعيل هذه القيم في الواقع المعاصر على المستويين الفردي والمجتمعي، بما يساهم في بناء وعي بيئي أخلاقي متوازن.

العدد: ٥٥
المجلد: ٢
العدد: ٢١
٢٠٢٦ هـ / ٢٠٢٤ م

م.م. عمار سمير هاشم

المبحث الأول: الرؤية القرآنية للبيئة ومفهوم الاستدامة

المطلب الأول: التغير المناخي والاستدامة - المفاهيم والإشكالية

يهدف هذا المطلب إلى بيان المفاهيم الرئيسة المرتبطة بالاستدامة البيئية والتغير المناخي، عبر توضيح الدلالات اللغوية والاصطلاحية للاستدامة، وبيان مفهوم التغير المناخي وآثاره البيئية والإنسانية، فضلاً عن إبراز الإشكالية الأخلاقية المتعلقة بغياب الوعي القيمي والروحي في معالجة الأزمة المناخية المعاصرة.

١. التعريف اللغوي والاصطلاحي للاستدامة البيئية:

تستمد كلمة الاستدامة في اللغة من الجذر "دام"، الذي يفيد معنى الاستمرار والثبات على الحال. وقد أوضح ابن منظور (ت: ٧١١هـ) في لسان العرب قائلاً: «أدامه: طلب دوام الشيء وأدامه وديمومة» (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٢١٣/١٢) وهو ما يعكس البعد الدلالي المرتبط بامتداد الزمن واستمرار الأثر. أما لفظ البيئة فيحمله في أصله معنى الموضع الذي يستقر فيه الإنسان أو الحيوان، ويُهيأ ليكون مكاناً صالحاً للعيش، إذ يذكر ابن منظور في بيان ذلك: «تبوأ المكان: أصلحه وهيأه وجعله ملائماً للمبيت فيه» (ابن منظور، ١٤٢٤هـ، ٣٩/١) ومن ثم، فإن الدلالة اللغوية تقترب بالاستقرار والتهيئة بما يضمن صلاحية المحل للإقامة والحياة.

أما من حيث الاصطلاح، فإن الاستدامة البيئية تُعرف بأنها: "الحفاظ على إنتاجية الموارد الطبيعية وتحسينها بحيث تستفيد منها أجيال المستقبل، مع تقديم مجموعة من الخدمات البيئية، مثل إمدادات المياه والغذاء، وإدارة النفايات، والحماية من الفيضانات وغيرها" (الإسكوا، ٢٠١٢م).

وعلى الرغم من هذا التعريف العملي، إلا أنه يركز على البعد الوظيفي للاستدامة، مما يتطلب استكمالاً بتأصيل قيمي وروحي يجسده النهج القرآني في تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة.

٢. مفهوم التغير المناخي وأبرز انعكاساته على النظم البيئية والإنسان

يُنظر إلى التغير المناخي في الدراسات العلمية المعاصرة على أنه تحول بنيوي طويل الأمد في المناخ على المستوى العالمي أو الإقليمي، نتيجة عوامل طبيعية أو ناتجة عن أنشطة الإنسان، يشمل درجات الحرارة، ومعدلات الهطول، وحركة الرياح، وامتداد الأنهار الجليدية، فضلاً عن مستويات البحار والمحيطات (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC، ٢٠٢٣م) وقد بينت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن هذه الظاهرة باتت مرتبطة بصورة مباشرة بالأنشطة البشرية، وفي مقدمتها الانبعاثات الكثيفة لغازات الاحتباس الحراري الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري، وهو ما أدى إلى ارتفاع متوسط حرارة الأرض منذ الثورة الصناعية بما يقارب (1.02) درجة مئوية (الامم المتحدة، ٢٠٢١م).

تظهر انعكاسات التغير المناخي بصورة جلية على النظم البيئية في المنطقة العربية، إذ تُبين الدراسات أن وتيرة الاحتباس الحراري في الشرق الأوسط تتجاوز المتوسط العالمي بما يقارب ضعفين إلى ثلاثة أضعاف، الأمر الذي جعل الإقليم عرضة لموجات متكررة من الجفاف الحاد، وما يصاحبها من تراجع في خصوبة الأراضي الزراعية وتقلص في التنوع البيولوجي (BBC، ٢٠٢٥م). وهذه التقلبات لا تقف عند حدود البيئة الطبيعية فحسب، بل تمتد لتصيب الموارد المائية والزراعية في الصميم، فتزيد من هشاشتها وتضع استدامتها على المحك.

أما على الصعيد الإنساني، فقد تصاعدت الكوارث الطبيعية ذات الصلة بالمناخ، كالفيضانات وموجات الجفاف وحرائق الغابات، وما يترتب عليها من تهديد مباشر للأمن الغذائي والصحة العامة. وأن هذه الأوضاع المناخية غير المستقرة أسهمت في تعقيد المشهد الاجتماعي والسياسي، عبر زيادة النزاعات على الموارد الشحيحة ورفع معدلات الهجرة المناخية (د. حنان أبو سكين، ٢٠٢٢م).

يشير الراحنة إلى أن القرآن الكريم يقدم إطاراً أخلاقياً شاملاً للتعامل مع البيئة، يقوم على مبادئ الاستخلاف والميزان وعدم الإفساد، بما يعزز مسؤولية الإنسان عن صيانة الأرض وحماية مواردها الطبيعية (الراحنة، ٢٠٢٣م).

إذن يمثل التغير المناخي تحدياً مصيرياً لا يقتصر على الجوانب البيئية فحسب، بل يمس صميم المسؤولية الأخلاقية للإنسان. وفي هذا الإطار، يعد التكامل بين المنهج العلمي والرؤية القرآنية الداعية إلى عمارة الأرض وصون توازنها ركيزة أساسية لضمان استقرار النظم البيئية وحماية مستقبل الحياة على هذا الكوكب.

٣. الإشكالية الأخلاقية: غياب الوعي الروحي والقيمي في معالجة الأزمة المناخية عالمياً. تتجلى الإشكالية الأخلاقية المتمثلة في غياب الوعي الروحي والقيمي عند تناول أزمة التغير المناخي في كون هذه الأزمة ليست مسألة علمية أو بيئية بحتة، وإنما هي في جوهرها قضية أخلاقية عميقة تستدعي مراجعة الأسس القيمية التي تحكم تصرف الإنسان تجاه البيئة. فإغفال هذا البعد الروحي يفضي إلى تفشي أنماط من السلوك القائم على الاستهلاك المفرط واستنزاف الموارد، وهو ما يحد من فاعلية الجهود الرامية إلى معالجة المشكلة معالجة جذرية (اليونسكو، ٢٠٢٣م).

وقد أكدت الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو، في إعلانها المتعلق بالمبادئ الأخلاقية لتغير المناخ، على أن للبعد الأخلاقي دوراً محورياً في توجيه السلوك الإنساني نحو التبصر والاعتدال، وأن غياب هذا الوعي ينتج عنه حلول تقنية وعلمية بحتة تتجاهل مقومات العدالة والتكافل والرحمة التي تمثل ركائز أي معالجة مستدامة للأزمة البيئية (اليونسكو، ٢٠١٧م).

وأن هذا الغياب للبعد الأخلاقي يخلق إشكالات متعلقة بمبدأ العدالة بين الأجيال وبحقوق الإنسان، إذ تتحمل الشعوب الفقيرة الجزء الأكبر من آثار التغير المناخي رغم ضعف مساهمتها في مسبباته، مما يستوجب إعادة النظر في مفهوم المسؤولية

الجماعية والتأكيد على قيم الإنصاف والتعاون الدولي، وتوطيد مبدأ صون حقوق الأجيال القادمة من الإفساد البيئي (رسالة اليونسكو، ٢٠١٩م).

تؤكد الدراسات على أن ربط السياسات البيئية بالبعد الأخلاقي والرحي يرسخ فاعلية معالجة التغير المناخي، لا سيما في الأوساط التي يتغلغل فيها الدين في الوعي المجتمعي، إذ يشير الشيخ أحمد تركي إلى أن "الخطاب الديني الإسلامي له دور كبير في عملية الوعي بمخاطر التغيرات المناخية والمساهمة في علاجها... هذا السلوك الديني ينسجم حتمًا مع توصيات مواجهة التغيرات المناخية" (تركي احمد، ٢٠٢٢م).

على الرغم من التقدم العلمي والتقني في مواجهة التغير المناخي، إلا أن معظم هذه الدراسات تتفق على وجود قصور جوهري في البعد الأخلاقي والروحي لهذه المعالجات. ويمثل هذا القصور لب الإشكالية التي يسعى البحث الحالي إلى إبرازها، والمتمثلة في غياب الوعي القيمي والروحي بوصفه عنصرًا أساسيًا لتحقيق استدامة الحلول البيئية. ومن هذا المنطلق، تتضح الحاجة إلى بناء إطار أخلاقي قرآني تأسيسي يستند إلى مفاهيم الاستخلاف والميزان والعدل، بوصفها مرتكزات تنظم علاقة الإنسان بالبيئة وتوجه سلوكه نحو الاعتدال والمسؤولية. ومن ثم، يؤكد البحث على أهمية التكامل بين المعرفة العلمية والبعد القيمي والروحي في تحقيق استدامة بيئية شاملة، وهو بعد لم يحظَ بالاهتمام الكافي في الدراسات السابقة.

المطلب الثاني: الأساس القرآني للاستخلاف والميزان الكوني

يهدف هذا المطلب إلى بيان المرتكزات القرآنية التي تؤسس للعلاقة بين الإنسان والبيئة، وذلك عبر توضيح مفهوم الاستخلاف بوصفه مسؤولية قائمة على عمارة الأرض وصيانة مواردها، وبيان مفهوم الميزان باعتباره تعبيراً عن التوازن الكوني والعدل في توزيع الموارد، فضلاً عن إبراز النهي القرآني عن الإفساد في الأرض كمنطلق أخلاقي لحماية البيئة وتحقيق الاستدامة.

١. الإنسان في القرآن: خليفة مؤتمن ومسؤول عن عمارة الأرض، لا مالك مطلق لها. تقوم الرؤية القرآنية لعلاقة الإنسان بالبيئة على مبدأ الخلافة الإلهية التي تُحمّله مسؤولية عمارة الأرض وحفظ توازنها، لا استغلالها بغير ضابط. فالإنسان في القرآن خليفة مؤتمن على موارد الكون، ملتزم برعايتها وصونها، مما يجعل حماية البيئة جزءاً من واجب الأمانة والخلافة الإلهية القائمة على الرعاية لا الهيمنة. وتتجلى معالم هذه الخلافة في بعدين مترابطين: الأول يتمثل في أمانة الاستخلاف والمسؤولية عن عمارة الأرض، والثاني في النيابة عن الله التي تنفي عن الإنسان أي ملكية مطلقة لموارد الكون، مؤكدة أن دوره مقيد بمنهج الشرع وحدود التكليف.

أولاً: أمانة الاستخلاف والمسؤولية عن العمارة

يُشير النص القرآني إلى هذا الدور صراحة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً...﴾ [البقرة: ٣٠]، يرى السيد محمد باقر الصدر (ت: ١٤٠٠هـ) أن الاستخلاف يعني أن الله تعالى هو المالك الحقيقي، وأن الإنسان نائب عنه في التصرف، فيلزمه أن يعمل وفق إرادة المالك الإلهي المبنية على العدل والإحسان لا وفق أهوائه ورغباته (الصدر، ١٤١٩هـ، صفحة ٧٨) فهذا التكليف بالخلافة يلزم الإنسان بالقيام بوظيفتين أساسيتين: العمارة والتزكية.

ويؤكد هذا المعنى قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]، وقد بين الرازي (ت: ٦٠٦هـ) أن قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ يتضمن معنى التكليف الإلهي للإنسان بعمارة الأرض، إذ جعله الله من عمارها، أي مأمورًا بإصلاحها وتنميتها. ويفهم من هذا التعبير أن المراد هو تحقيق مصالح الإنسان ومنافعه وفق استثمار مواردها وخيراتها، ولكن ضمن حدود التوازن الذي أودعه الله فيها، دون إفراط أو فساد يخل بالنظام الكوني المقصود بالحكمة الإلهية (الرازي، ١٤٢٠هـ، ٢٤١/١٨) ويوطد هذا المعنى مبدأً جوهرياً مفاده أن الانتفاع بموارد الأرض لا ينفصل عن واجب عمارتها وصونها، بحيث تكون الاستفادة منها قائمة على التوازن والاستخلاف الرشيد، لا على الاستنزاف أو الإفساد.

ثانياً: النيابة عن الله ونفي الملكية المطلقة

إن وصف الإنسان بالخلافة ينفي عنه صفة المالك المطلق، إذ إن الملكية الحقيقية لله تعالى وحده، أما الإنسان فدوره مقصور على الإدارة والانتفاع المقيد بضوابط الشرع. وتستوجب هذه النيابة أن تكون تصرفاته في الكون منسجمة مع المقاصد الإلهية في حفظ النظام الكوني وصون الحياة. وقد عبر ابن عاشور (١٣٩٣هـ) عن ذلك بقوله: إن الاستخلاف يوجب على الإنسان حفظ ما استخلف فيه، وعدم الإخلال بنظامه، فالأرض أمانة لا تستباح، بل تُصان كما صانها من سبق للأجيال الآتية (ابن عاشور، ١٣٩١هـ، ٣٤٢/١٣).

يشكل هذا الأساس الأخلاقي ركيزة لبناء منظومة قيمية في مواجهة التغير المناخي، إذ يتحول الدافع نحو حماية البيئة من منظور نفعي مؤقت إلى ديني ومسؤولية وجودية، بما يمنح الجهود البيئية بعداً روحياً يعالج جوهر الإشكالية الأخلاقية المتمثلة في غياب الوعي القيمي بالتعامل مع الأزمة المناخية على الصعيد العالمي.

٢. مفهوم الميزان بوصفه تعبيراً عن التوازن الكوني والعدالة في توزيع الموارد.

يعد مفهوم الميزان في القرآن الكريم أساساً لفهم التوازن الكوني والعدل الإلهي. فهو لا يقتصر على كونه أداة مادية للوزن، بل تعكس نظاماً إلهياً دقيقاً يقوم عليه الكون، ويضمن انتظام الظواهر الطبيعية واستقرار الحياة البشرية. وقد ربط القرآن بين الميزان وبين خلق السماوات والأرض، فقال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ * وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ (٩: ٩). ويشير كثير من المفسرين أن الميزان يشمل العدل في كل مجالات الحياة، ويجعل منه قاعدة تربط بين النظام الكوني والعدل الإنساني، وهو ما يجعل هذا المفهوم أداة أخلاقية مهمة لمجابهة الاختلالات البيئية والاجتماعية، مثل التغير المناخي. ومن هذا المنطلق، يوضح السيد الطباطبائي (ت: ١٤٠٢ هـ) في تفسيره "الميزان" أن الميزان هو القانون الإلهي الذي ينتظم به الكون وتحقق به مقادير الأشياء وتوازنها، بحيث يضمن استقامة الموجودات والنظام الكوني. وتشمل دلالاته الميزان في المجال التكويني كاتزان الأفلاك والظواهر الطبيعية، وتمتد إلى المجال التشريعي حيث يتجسد في عدل الأعمال وضبطها بالموازن الإلهية. ومن ثم، فإن أي اختلال في هذا الميزان، مادياً كان أو قيمياً، يؤدي إلى اضطراب النظام وفساد العمران (الطباطبائي، ١٤١٧ هـ، ١٠١/١٩).

ويعزز الشعراوي (ت: ١٤١٨ هـ) هذا المفهوم مؤكداً على أن الميزان الذي أرساه الله ليس مجرد أداة مادية، وإنما هو قاعدة إلهية شاملة تحقق التوازن والعدل، إذ يتجلى في انتظام الظواهر الكونية وضبط السلوك البشري. ومن ثم، فإن الالتزام بهذا الميزان يحفظ النظام ويحول دون الفساد، في حين يؤدي الإخلال به إلى اختلال بيئي واجتماعي (الشعراوي، ١٢/٧٤٧٤)، وهو ما نلمسه اليوم في صور الخلل البيئي والتغير المناخي. ومن هنا تتأكد الحاجة إلى صون هذا الميزان بوصفه مبدأً أخلاقياً وعملياً لأحراز الاستدامة ومواجهة الانحراف في علاقة الإنسان بالكون.

٣. النهي القرآني عن الإفساد في الأرض كأساس أخلاقي لحماية البيئة

يشكل النهي القرآني عن الإفساد في الأرض بعد إصلاحها حجر الزاوية في بناء الإطار الأخلاقي الإسلامي للاستدامة، إذ يرسخ لمبدأ شامل يقوم على حفظ التوازن الذي أودعه الله في الكون وصيانيته من العبث والإضرار. وقد بين القرطبي (ت: ٦٧١هـ) في تفسيره "الجامع لأحكام القرآن" أن قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الاعراف: ٥٦]، نهى عام يشمل على حد تعبيره "كل فساد قل أو كثر بعد صلاح قل أو كثر"، مما يدل على سعة مدلوله وشموله لكل مظاهر الإخلال بالنظام الإلهي. كما أورد قول الضحاك محدداً بعض صور الفساد البيئي المادي بقوله: "لا تغوروا الماء المعين، ولا تقطعوا الشجر المثمر ضراراً"، في دلالة واضحة إلى أن الخطاب القرآني يؤسس لقاعدة أخلاقية عميقة تدعو إلى الحفاظ على البيئة والإصلاح فيها لا الإفساد (القرطبي، ١٣٨٤هـ، ٢٢٦/٧).

ويرى ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ) في تفسيره "التحرير والتنوير"، أن الإفساد في أي مكان من الأرض، مهما كان صغيراً، يخل بالنظام العام الذي جعله الله في الكون، لأن الأرض نظام متكامل يرتبط ببعضه ببعض. وقد خلقها الله تعالى على حالة من الصلاح والتوازن، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْ فِيهَا رَوَاسِي مِّنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرْ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾ [فصلت: ١٠]، مما يدل على أن الأصل في الخلق هو الإصلاح والتوازن. وبين ابن عاشور أن الباري عزز هذا الصلاح بقوانين شرعية وأخلاقية جاء بها الأنبياء والأولياء، لتكون هداية للناس في كيفية استخدام موارد الأرض بما يحفظها من الفساد والاختلال ويضم استمرار صلاحها ونفعها (ابن عاشور، ١٣٤/٨).

وبناءً على ما تقدم من شروح المفسرين، يتضح أن الخطاب القرآني في هذا السياق لا يقتصر على توجيه تعبدية أو توعوي صرف، وإنما يشكل قاعدة أخلاقية راسخة تتجاوز ذلك إلى إطار منهجي ينظم علاقة الإنسان بالبيئة، باعتباره خليفة وموتمناً على مواردها. توضح شروح كبار المفسرين أن الأصل في الكون هو الصلاح والتوازن، وأن أي

خلل يحدث في هذا النظام، حتى وإن كان طفيفاً، يعد إخلالاً بالمنهج الإلهي وتعدياً على سنن الكون. وعليه يصبح الحفاظ على البيئة واجباً شرعياً يقع ضمن مقاصد الشرع في العمارة والاستخلاف، وليس مجرد توجيه أخلاقي فحسب، ما يربط بين الوعي الإيماني والمسؤولية الحضارية تجاه الطبيعة وضمان استدامة مواردها للأجيال القادمة.

العدد: ٥٥
المجلد: ٢
السنة: ٢١
١٤٤٨ هـ / ٢٠٢٦ م

الاستدامة البيئية في ضوء القرآن الكريم
نحو إطار أخلاقي هو آلي لمواجهة تغير المناخ

المبحث الثاني: القيم والمبادئ القرآنية لمواجهة التغير المناخي

المطلب الأول: القيم المؤسسة للسلوك البيئي الرشيد

يتناول هذا المطلب أبرز القيم القرآنية التي تشكل أساس السلوك البيئي الرشيد، من خلال بيان قيمة العدل في حفظ التوازن وصيانة حقوق الأجيال القادمة، وقيمة عدم الإفساد في مواجهة مظاهر التلوث والتدمير البيئي، إلى جانب قيمة الرحمة وما تقتضيه من رعاية الكائنات الحية وترشيد استهلاك الموارد.

١. قيمة العدل: ضرورة مراعاة التوازن في استهلاك الموارد وحماية حقوق الأجيال

القادمة

تعد قيمة العدل في التصور القرآني أساساً أخلاقياً ينظم علاقة الإنسان بالبيئة، إذ يتجاوز العدل دائرة التعامل بين البشر ليشمل كيفية الانتفاع بعناصر الكون المسخرة. وبناءً على ذلك يصبح العدل مبدأً موجهًا يوازن بين الحاجات الآنية ومتطلبات استدامة الموارد وصيانة حقوق الأجيال القادمة، ليغدوا تجسيداً لفكرة الميزان الكوني التي أودعها الله تعالى في الخلق. ويقرر القرآن هذا المبدأ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: ٩٠]، وقد أشار ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ) إلى شموليته بقوله: "يخبر تعالى أنه يأمر عباده بالعدل، وهو القسط والموازنة، ويندب إلى الإحسان" (ابن كثير، ١٤٢٠هـ، ٢٧٧/٤) وهذا المفهوم بما يتضمنه من قسط وموازنة يضع أساساً للعدالة البيئية القائمة على الاعتدال في استهلاك الموارد والحفاظ على التوازن بين احتياجات الحاضر وحقوق المستقبل.

و يرسخ القرآن مبدأ المسؤولية الممتدة عبر مفهومي الاستخلاف والعمارة، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]، وقد فسر القرطبي (ت: ٦٧١هـ) الاستعمار بقوله: "واستعمركم فيها أي جعلكم عمارها وسكانها" (القرطبي، ١٣٨٤هـ، ٦١/٩) وهو

ما يظهر أن عمارة الأرض وظيفة إصلاحية تلزم الإنسان بصون الموارد ومنع الإفساد بوصفها أمانة للأجيال اللاحقة.

ويحذر القرآن من نتائج الإخلال بهذه المسؤولية، كما في قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١]، وقد فسر الطبري ذلك بقوله: "ظهرت المعاصي في بر الأرض وبحرها بكسب أيدي الناس" (الطبري، ١٤٢٠هـ، ٣٢/٢٠) وهذا الربط بين كسب الإنسان وظهور الفساد يعكس أثر السلوك البشري غير المنضبط في إحداث اختلالات بيئية متزايدة. وتتوافق المعطيات الدولية مع هذا التصور، إذ تشير منظمة الصحة العالمية أن تغير المناخ قد يتسبب في نحو (٢٥٠,٠٠٠) حالة وفاة سنوياً بين عامي (٢٠٣٠م) و(٢٠٥٠م)، نتيجة سوء التغذية والملاريا والإسهال والإجهاد الحراري، مع تأكيدها أن الفئات الأضعف هي الأكثر تضرراً (منظمة الصحة العالمية، د.ت). وبذلك يتضح أن مبدأ العدل في الرؤية القرآنية يتجاوز المستوى الأخلاقي الفردي، ليشكل إطاراً مؤسسياً متكاملًا ينظم علاقة الإنسان بالبيئة. حيث يرسخ ضوابط تحفظ التوازن البيئي وتصون الموارد وهو ما يتوافق في جوهره مع التوجهات المعاصرة للمؤسسات الدولية الداعمة لحماية البيئة وضمان حقوق الأجيال المستقبلية.

٢. قيمة عدم الإفساد: الربط بين التحريم القرآني للإفساد وبين صور التلوث والتدمير البيئي المعاصر

يقدم النص القرآني في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦]، قاعدة أخلاقية صارمة تُحمل الإنسان مسؤولية ما يترتب على أفعاله من آثار على البيئة. وقد شرح البغوي هذا المعنى مبيناً أن الإفساد يشمل المعاصي وما ينتج عنها من اختلال في النظام الطبيعي، مستشهداً بقول عطية: إن المعصية سبب لحرمان

المطر وهلاك الزرع (البغوي، ١٤٠٧هـ، صفحة ٢ / ٢٢٥) وهذا التفسير يربط بوضوح بين سلوك الإنسان واختلال التوازن البيئي.

و جاءت السنة النبوية مؤكدة هذا الاتجاه من خلال تجريم كل فعل يلحق الضرر بالغير أو البيئة، انسجامًا مع القاعدة العامة: "لا ضرر ولا ضرار" (ابن ماجة، ١٣٧٢هـ، صفحة ٢ / ٧٨٤) وهي قاعدة وصفها محمد جواد مغنية (ت: ١٤٠٠هـ) بأنها من المسلمات الأولية بين المسلمين، إذ يقول: "ومصدر هذا القول شريعة الوحي وبديهة العقل... أما بديهة العقل فلأن الضرر يرفضه الإنسان والحيوان بالفطرة والغريزة، أبعد هذا وغيره يليق بعالم أو عاقل أن يبحث ويحقق في سند لا ضرر ولا ضرار؟" (العالمي، ١٣٩٥هـ، صفحة ١ / ٣٤١) ويبين هذا الربط أن منع الإضرار ليس حكمًا تعبديًا مجردًا، وإنما هو أساس تشريعي يضبط علاقة الإنسان بموارد الأرض، ويجعل صيانة البيئة امتدادًا طبيعيًا لمقصد الشرع في منع الفساد.

ويرى الشيخ الطوسي (ت: ٤٦٠هـ) أن منع الإفساد في الآية هو كل إضرار تنكره الحكمة، معرفًا الفساد بأنه "الإضرار بما تمنع الحكمة منه" (الطوسي، ١٤٠٩هـ، ٣٨٧/٤) وهو ما يجعل الأفعال المخلة بالتوازن البيئي داخلية في نطاق النهي القرآني.

ويتضح البعد التطبيقي لهذا التحريم الشرعي عند ربطه بأسباب الأزمة البيئية الراهنة، إذ يُظهر التقرير التوليقي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أن الأنشطة البشرية وانبعاثات غازات الدفيئة هي المسؤولة عن ارتفاع حرارة الأرض بنحو (١,١) درجة مئوية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC، ٢٠٢٣م).

ويدخل في صور الإفساد أيضًا تلويث المحيطات، إذ تُشير بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) إلى أن التلوث البلاستيكي البحري يخلّف أضرارًا تقدر بنحو (١٣) مليار دولار سنويًا (برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP) وهو ما يعكس خطورة الإفساد البيئي في العصر الحديث.

وأخيراً، غدا مبدأ عدم الإفساد قانونياً معترفاً به دولياً، بعد أن تبنته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الامم المتحدة، ١٩٩٢م).
إذن، يشكل النهي القرآني عن الإفساد وقاعدة النبي (ص) "لا ضرر ولا ضرار" إطاراً أخلاقياً ودينياً لحماية البيئة وضمان التوازن الطبيعي، متوافقاً مع جهود مكافحة التغير المناخي وحسن حقوق الأجيال القادمة.

٣. قيمة الرحمة: شمول الرحمة للكائنات الأخرى، وتأکید البعد الأخلاقي لترشيد الاستهلاك

تشكل الرحمة أحد المراكز الجوهرية في البنية الأخلاقية القرآنية، وقد قرر القرآن سعة هذا المبدأ بقوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]. وفسر الطبري (ت: ٣١٠هـ) هذا العموم بقوله: "ورحمتي عمت خلقي كلهم" (الطبري، ١٤٢٢هـ، ٤٨٣/١٠) ويكشف هذا التفسير عن اتساع دائرة الرحمة الإلهية لتشمل الوجود كله، وهو ما يؤسس لتصور قرآني يجعل الرحمة إطاراً كلياً للعلاقة بين الخالق والخلق، ومقوماً أخلاقياً حاكماً للقيم الإسلامية.

تجلت هذه الرحمة في توجيهات نبوية علمية تؤكد واجب الرفق بالكائنات الحية، إذ روى البخاري عن عبد الله بن عمر أن النبي (ص) قال: "دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا، فَلَمْ تُطْعَمْهَا، وَلَمْ تَدَعْهَا تَأْكُلْ مِنْ حَشَاشِ الْأَرْضِ" (البخاري و مسلم، ١٤٢٢هـ، صفحة د.ت) في إشارة واضحة على أن الإيذاء أو الإهمال في حق الحيوان منافي لقيم الرحمة التي أرساها الإسلام.

وورد في الحديث الشريف: "بين النبي (ص) أن فرض الوضوء مرة ومرة، وتوضأ أيضاً مرتين وثلاثاً، ولم يزد على ثلاث، وكره أهل العلم الإسراف فيه" (البخاري، صفحة د.ت) ومن هنا يستدل على أن الإسلام يحرص على الاعتدال في استهلاك الموارد، فتقن الاقتصاد في الماء أثناء الوضوء يعكس مبدأ الرحمة بالنفس والبيئة، ويجسد نموذجاً

عملياً للاستدامة وحفظ النعم. ويرز السعدي (ت: ١٣٧١هـ) في تفسيره بوضوح عموم الرحمة الإلهية وشمولها لجميع المخلوقات، إذ يقول: "ورحمتي وسعت كل شيء من العالم العلوي والسفلي، البر والفاجر، المؤمن والكافر، فلا مخلوق إلا وقد وصلت إليه رحمة الله" (السعدي، ١٤٢٠هـ، صفحة ٣٠٥).

ويظهر من هذه النصوص ان مفهوم الرحمة في القرآن الكريم بوصفه مبدأً أخلاقياً شاملاً يفرض على الإنسان رعاية الكائنات وترشيد استهلاك الموارد، ليصبح الحفاظ على التوازن البيئي وصون حقوق الأجيال القادمة تجسيداً عملياً لمقتضيات الرحمة الواجبة.

المطلب الثاني: مبدأ المسؤولية الفردية والجماعية في صيانة البيئة

تؤكد الرؤية القرآنية للبيئة انها لا تُختزل في كونها مادة للاستهلاك أو مورداً اقتصادياً محضاً، بل تقوم على تصور تكليفي يربط علاقة الإنسان بمحيطه الطبيعي بمبدأي الأمانة والمحاسبة. ويتجسد هذا التصور في مستويين مترابطين: مستوى فردي يُحمل الإنسان تبعاً أفعاله المباشرة، ومستوى جماعي يضع على عاتق المجتمع مسؤولية الحفاظ على التوازن العام للنظام البيئي. غير أن البعد الفردي يظل الأساس الذي تنبني عليه هذه العلاقة، إذ يرسخ القرآن فكرة المسؤولية الشخصية، ويجعل الإنسان محاسباً عن كل سوء يصدر عنه ويترك أثراً في البيئة التي يعيش فيها.

١. المسؤولية الفردية: الإنسان مؤتمن على البيئة ومحاسب على أعماله

يؤسس المنظور القرآني للمسؤولية البيئية على مفهوم الاستخلاف، بوصفه علاقة تكليفية تقوم على الأمانة والمساءلة، لا على مبدأ الملكية المطلقة أو التصرف غير المقيد. ويؤكد القرآن هذا الأساس بقوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الأحزاب: ٧٢]. وقد اتجه

المفسرون إلى بيان أن هذه الأمانة تمثل جوهر التكليف الإلهي الذي اختص به الإنسان. وفي هذا السياق، يرى العلامة المجلسي (ت: ١١١١هـ) في شرحه أن المراد بالأمانة هو "التكليف بالأوامر والنواهي" (المجلسي، ١٤٠٤هـ، ٢/٥) وهو تفسير يبرز البعد التشريعي والأخلاقي للاستخلاف. وانتهى ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ) في تفسيره للآية إلى أن معاني الأمانة المتعددة "متفقة وراجعة إلى أنها التكليف، وقبول الأوامر والنواهي بشرطها" (ابن كثير، ١٤٢٠هـ، صفحة ٦ / ٤٨٣) وبذلك تتضح مسؤولية الإنسان تجاه بيئته باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تحمله لهذه الأمانة العظمى، وما تستلزمه من التزام بضوابط الشرع ومنع للإفساد وحفظ للتوازن الكوني.

وينبثق عن هذا الأصل التكليفي نهي قرآني صريح عن العبث بالنظام الكوني المصلح، أو الإخلال بتوازنه الذي أرساه الله تعالى. يقول سبحانه: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦]. وقد فسر الإمام الطبري (ت: ٣١٠هـ) الإفساد في هذا الموضع تفسيراً عاماً، مبيناً شموليته، إذ قال: "لا تفسدوا في الأرض بعد إصلاح الله إياها لكم" (الطبري، ١٤٢٢هـ، ٣١٢/٨) ويغدو مفهوم الإفساد، في ضوء هذا التفسير، إطاراً واسعاً يشمل كل ما يؤدي إلى إتلاف الموارد الطبيعية أو الإخلال بعدالة الانتفاع بها. ويعزز هذا المعنى ما قرره السنة النبوية من كون بعض الموارد الأساسية ذات صبغة مشتركة، لا يجوز الاستئثار بها أو إهدارها، كما ورد في الحديث الشريف: "المسلمون شركاء في ثلاثة: في الكلاء، والماء، والنار" (الالباني، ١٤٢١هـ).

وبذلك يرتبط السلوك الفردي في هدر الموارد أو احتكارها ارتباطاً مباشراً بالانحراف عن مقتضيات الشرعية ومبدأ العدل، ويعد إخلالاً بجوهر الأمانة التي حملها الإنسان. وتمتد هذه المسؤولية لتشمل وجوب حفظ النعم وترشيد استهلاكها، وبرز الماء في النصوص الإسلامية بوصفه النموذج الأوضح لهذا المبدأ. إذ تنظر الرؤية القرآنية إلى الماء على أنه أصل الحياة وأعظم النعم التي تستوجب الشكر والصيانة، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]. وقد ترجمت السنة النبوية هذا

المعنى إلى توجيه عملي مباشر، يربط السلوك الفردي بالقيمة الشرعية، حيث ورد أن النبي (ص) رأى رجلاً يتوضأ بإسراف فقال له: "ما هذا السرف؟" فقال الرجل: افي الوضوء سرف؟ فقال النبي (ص): "نعم، وإن كنت على نهر جار" (الشيرازي، ١٤٢١هـ، ٨/٤٥٢) ولا يقتصر هذا التوجيه على النهي عن هدر مورد مادي، بل يؤسس لقاعدة معيارية أعمق، إذ يجعل السرف حتى في سياق العبادة مخالفة شرعية، ويقرر أن ترشيد الاستهلاك واجب ملازم لحالتي القلة والوفرة على السواء، بما يعكس جوهر المسؤولية الفردية تجاه النعمة.

وهكذا تتجلى المسؤولية الفردية في الرؤية القرآنية ضمن بناء متكامل يقوم على ثلاثة عناصر مترابطة: أساس عقدي يتمثل في أمانة الاستخلاف، وإطار أخلاقي تضبطه قاعدة النهي عن الإفساد في الأرض، ومنهج عملي يترجم ذلك إلى سلوك يومي ملموس. ويزر ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها الماء، بوصفه التجسيد الأوضح لهذا المنهج، إذ ينتقل من كونه خياراً اقتصادياً إلى التزام ديني وممارسة تعبدية تهدف إلى حفظ النعمة وصيانة التوازن. غير أن هذا البعد الفردي، على أهميته، لا يكتمل أثره في الواقع إلا ضمن إطار جماعي ومؤسسي ينظم الانتفاع بالموارد، ويمنع التعدي عليها، وهو ما يستدعي الانتقال إلى بيان المسؤولية الجماعية في صيانة البيئة.

٢- المسؤولية الجماعية: التعاون في حماية الموارد من خلال مؤسسات وممارسات

مثل الحمى والوقف البيئي

تظهر الرؤية القرآنية للمسؤولية البيئية أنها لا تقف عند حدود التكليف الفردي، بل تمتد لتشمل بعداً جماعياً يقوم على تكامل أدوار المجتمع بمختلف فئاته، استناداً إلى تصور القرآن للأمة بوصفها وحدة متضامنة تتوزع فيها الأمانة ولا تنحصر في ذمة الفرد وحده. ويرسخ القرآن هذا البعد الجماعي عبر مبدأ التعاون على الخير والصلاح، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾

[المائدة: ٢]، وقد بين محمد رشيد (١٣٥٤هـ) في تفسيره أن "البر اسم جامع لكل ما يتقرب به إلى الله من أعمال الخير، ولما فيه صلاح الناس في معاشهم ومعادهم" (رضا، ١٤١٠هـ، ٦٨/٦). ويستفاد من هذا التفسير وفق ما قرره الفقهاء أن التعاون يشمل مصالح الجماعة العامة، ومنها حماية الموارد ومنع الإفساد فيها، باعتبارها جزءاً من المصلحة العامة التي نص عليها الشرع.

وتتضح ملاح المسؤولية الجماعية في السنة النبوية من خلال ضبط الانتفاع بالأرض كما ورد عن النبي (ص) قوله: "من أحيا أرضاً ميتة فهي له" (السجستاني، صفحة د.ت) وعلى الرغم من ورود الحديث في سياق إحياء الموات، إلا أن الفقهاء قرروا أن هذا الحق لا يفهم على إطلاقه، بل قيد بجملة من الضوابط، في طليعتها إذن الإمام ومراعاة مصلحة الجماعة، الأمر الذي مهد لتأسيس نظم جماعية تعنى بإدارة الأرض والموارد بما يحقق الصالح العام.

وفي هذا الإطار برزت في الفقه الإسلامي مؤسسة الحمى بوصفها آلية تنظيمية ذات طابع جماعي، تهدف إلى منع الاستئثار الفردي بالموارد المشتركة وضمان الانتفاع العادل بها. وقد صرح ابن قدامة بهذا المعنى بقوله: "وللإمام أن يحمي من الأرض ما يحتاج إليه المسلمون، إذا لم يكن في ذلك ضرر بأحد" (ابن قدامة، ١٤١٧هـ، ٦٢٣/٥). ويعد هذا النص من أوضح الشواهد الفقهية الدالة على أن حماية الموارد وظيفية جماعية تناط بسلطة الأمة ممثلة بالإمام، تحقيقاً للمصلحة العامة ودفعاً للضرر العام. وإلى جانب نظام الحمى، تظهر مؤسسة الوقف بوصفها من أكثر النماذج رسوخاً في تجسيد المسؤولية الجماعية ذات البعد المستدام، إذ يقوم الوقف على إخراج المال من دائرة الملكية الخاصة وجعله حبساً دائماً يصرف في وجوه النفع العام، وقد قرر الشيخ الطوسي مشروعية الوقف في إطار واسع من أعمال الخير، حيث يقول في باب الوقوف: "والوقف جائز على وجوه البر" (الطوسي، ١٣٨٧هـ، ٤٥/٣) ويستفاد من ذلك أن

الوقف يشمل كل ما يحقق منفعة عامة مستمرة، بما في ذلك حماية الموارد الطبيعية وصيانة المرافق البيئية وفق أقوال الفقهاء.

وفي هذا السياق، يؤكد الأصوليون على تقديم المصالح العامة عند تعذر الجمع بينها وبين الخاصة، وبين الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) في مسألة التترس أن الحكم يقتضي تحمل الضرر الخاص إذا أدى تركه إلى ضرر عام أكبر، إذ يعتبر الضرر العام أولى فيمنع الجالب أو الدافع عن هدفه، لأن المصالح العامة مقدمة على الخاصة (الشاطبي، ١٤١٧هـ، ٥٧/٢). وهذا المنطلق الأصولي أساس لتنظيم الشؤون التي تتجاوز آثارها الأفراد إلى الجماعة، كالقضايا البيئية المعاصرة التي تمتد إلى المجتمعات والأجيال القادمة. وتتجلى هذه الرؤية في الفكر الإسلامي الحديث، حيث يرى السيد محمد باقر الصدر (ت: ١٤٠٠هـ) أن المجتمع الإسلامي يقوم على مبدأ التكافل وتحمل المسؤولية المشتركة، مؤكداً أن "التكافل الاجتماعي يمثل أحد الأسس التي يقوم عليها البناء الاقتصادي والاجتماعي في الإسلام" (الصدر، ١٤٠٢هـ، ص ٤٥٦) وهو مبدأ يسقط بدوره على القضايا البيئية بوصفها من أبرز مظاهر المسؤولية المشتركة.

وعليه يتضح ان الموروث الفقهي الإسلامي بمذاهبه المختلفة قد أسس تصوراً متكاملاً للمسؤولية البيئية الجماعية يقوم على ثلاث ركائز متداخلة:

- الركيزة التنظيمية: الحمى ومنع الاستغلال الجائر للموارد
- الركيزة التمويلية المستدامة: الوقف في خدمة الصالح العام
- الركيزة المقاصدية: تقديم المصلحة العامة ومنع الإفساد في الأرض

ويشكل إحياء هذه الآليات وتطويرها في مواجهة التحديات البيئية المعاصرة، بما فيها التغير المناخي، إسهاماً حضارياً مستنداً إلى المنظومة الشرعية والأخلاقية التي رسمها الفقهاء والعلماء.

٣. التكامل بين المسؤوليتين الفردية والجماعية في تحقيق الاستدامة

لا يمكن بلوغ الاستدامة البيئية عبر الاعتماد على المبادرات الفردية المحدودة بمعزل عن التنظيم المؤسسي، ولا من خلال التشريعات العامة إذا ظلت منفصلة عن الوعي الأخلاقي للأفراد، إذ إن الفاعلية الحقيقية تتحقق من خلال تفاعل متبادل وتكامل وظيفي بين مستويين متلازمين من المسؤولية: مسؤولية فردية تتأسس على الضمير الديني والاستبطان الأخلاقي، ومسؤولية جماعية تتجسد في القوانين والأنظمة والمؤسسات الاجتماعية. ويعد هذا التكامل شرطاً ضرورياً لترجمة القيم والمبادئ النظرية إلى سلوكيات عملية مستدامة ذات أثر واسع، وهو ما يهيئ الأرضية الصلبة لتحقيق عمارة الأرض وصون التوازن الكوني.

وفي الإطار الإسلامي، تستند هذه التكلفة إلى مفهومي التوحيد والاستخلاف، حيث ينظر إلى الإنسان بوصفه مستخلفاً في الأرض ومسؤولاً عن رعايتها وعدم الإخلال بنظامها. ويترتب على هذا التصور أن المسؤولية لا تقتصر على الفرد بوصفه فاعلاً أخلاقياً مستقلاً، وإنما تمتد لتشمل الجماعة والأمة بوصفهما كياناً منظماً ومراقباً وموجهاً للسلوك العام.

وقد أكدت دراسات أكاديمية عربية معاصرة هذا المعنى، معتبرة أن احترام النظام البيئي لم يعد خياراً أخلاقياً فحسب، بل اتجاهاً تنموياً يدمج الاعتبارات البيئية ضمن السياسات الاقتصادية عبر الشراكة بين مختلف الفاعلين: "إن التوجه نحو احترام النظام البيئي وحق الأفراد في العيش في بيئة آمنة هو مسار جديد نحو تنمية أكثر استدامة تربط بين الاقتصاد والبيئة، من خلال المشاركة متعددة الأطراف بين منظمات الأعمال والحكومات في تعزيز الاستدامة البيئية كبعد أساسي للمسؤولية الاجتماعية" (حمادي، لهوازي، ومدوي، ٢٠٢٠، ص ١٠٦).

على الصعيد الفردي، تتأسس المسؤولية البيئية على وعي الإنسان بعلاقته بالبيئة بوصفها جزءاً من منظومة الوجود لا مجرد موضوع للانتفاع المادي. ويشدد الفكر

الإسلامي على أن البيئة لا تختزل في كونها موردًا قابلاً للاستغلال، بل تنظر إليها باعتبارها ذات حق يوجب الرعاية والصيانة، وأن الإخلال بتوازنها يعد تجاوزاً للنظام الكوني الذي أودعه الله في الخلق. وفي هذا السياق يرى السيد محمد باقر الصدر (ت: ١٤٠٠هـ): "الإنسان ليس مالاً للأرض بل مستخلف فيها" (الصدر، ١٤٠٣هـ، صفحة ١٣٤).

أما على الصعيد الجماعي، فتبرز المسؤولية البيئية عبر تفعيل منظومات الرقابة الاجتماعية وسن التشريعات القانونية الكفيلة بضمان التزام الأفراد والمؤسسات بالضوابط المنظمة للعلاقة مع البيئة. ويؤكد الفكر الإسلامي على أن هذه المسؤولية الجماعية لا تنفصل عن مقاصد الشريعة، إذ تعد رعاية البيئة وحمايتها جزءاً من حفظ المصالح العامة وصيانة مقومات الحياة الإنسانية. وفي هذا السياق، يلفت الشيخ يوسف القرضاوي النظر إلى شمولية هذه الرعاية وارتباطها بوظيفة البيئة في خدمة الإنسان، بقوله: "هذه البيئة الطبيعية كما خلقها الله تعالى تتميز بأمرين أساسيين: إن هذه البيئة مهيأة بكل ما فيها لمصلحة الإنسان، وخدمة الإنسان" (القرضاوي، ١٤٢١هـ، صفحة ١٥).

وفي إطار تحليل السياسات العامة المعاصرة، ينظر إلى هذا التكامل بوصفه شرطاً حاسماً لنجاح أي مشروع تنموي يستهدف الاستدامة. فالاكتماء بالتشريعات واللوائح القانونية، من دون ترسيخ الوعي البيئي لدى الأفراد، غالباً ما يفضي إلى ضعف الامتثال أو إلى مقاومة مجتمعية تفرغ تلك السياسات من مضمونها العملي. وفي المقابل، فإن الوعي الفردي، إذا لم يسند بإطار مؤسسي وتنظيمي فاعل، يظل محصوراً في مجال ضيق لا يحقق الأثر المنشود. ومن هنا، يغدو التفاعل بين البعدين الفردي والجماعي هو المرتكز الأساس الذي ينقل الوعي من مستوى القناعة النظرية إلى مستوى الفعل المؤسسي المؤثر. وفي هذا السياق، يؤكد الباحث الدكتور عادل عامر على الطبيعة الجماعية الأصيلة لهذا الالتزام، بقوله: "المسؤولية الاجتماعية هي المسؤولية الجماعية

عن الفرد، وليس المسؤولية الفردية عن الجماعة، هي مسؤولية الجماعة ذاتها عن الفرد الذي تنتمي إليه" (عامر، ٢٠١٩م، ص ٣٣).

ختامًا، يمكن القول إن الاستدامة البيئية لا تتحقق إلا من خلال تضافر متوازن بين دور الفرد، الذي يترجم وعيه الأخلاقي إلى سلوك مسؤول، ودور المجتمع، الذي يضطلع بوظيفة التنظيم والتشريع على أساس من التضامن والتكافل، وبذلك يسان التوازن المنشود في النظام الكوني، وتستدام مقومات الحياة وفق الرؤية القيمية التي تحكم علاقة الإنسان ببيئته.

العدد: ٥٥
المجلد: ٢
السنة: ٢١
١٤٤٨ هـ / ٢٠٢٦ م

الاستدامة البيئية في ضوء القرآن الكريم
نحو إطار أخلاقي هو أنى لمواجهة تغير المناخ

المبحث الثالث: نحو إطار أخلاقي قرآني لمواجهة التغير المناخي المطلب الأول: المبادئ العملية المستخلصة من القيم القرآنية

يعرض هذا المطلب جملة من المبادئ العلمية المستنبطة من القيم القرآنية، والتي يمكن الاستفادة منها في مواجهة التغير المناخي، عبر بيان مبدأ ترشيد الاستهلاك، ومبدأ استدامة الموارد، ومبدأ التوازن بوصفه أساساً لتنظيم العلاقة بين الإنسان والبيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

١. مبدأ ترشيد الاستهلاك: مواجهة الإسراف والتبذير في الماء والطاقة والغذاء
يعد ترشيد الاستهلاك في الرؤية القرآنية مبدأً أخلاقياً أساساً في مجابهة الإشكالات البيئية المعاصرة، وفي مقدمتها التغير المناخي، إذ يؤكد القرآن قيمة الاعتدال ويجعل السلوك الاستهلاكي جزءاً من منظومة العدل والتوازن الكوني، بما يضبط علاقة الإنسان بالموارد بوصفه مستخلفاً لا مالاً مطلقاً. ويتجلى هذا التوجيه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْذِرْ تَبْذِيرًا * إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۚ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٦-٢٧]، حيث لا يقتصر الخطاب على النهي، وإنما يؤسس لحد قيمي فاصل بين الاعتدال والإفساد.

ويتضح هذا المعنى أكثر في تفسير "الميزان" للعلامة الطباطبائي (ت: ١٤٠٢هـ)، إذ يرى أن وصف المبذرين بإخوة الشياطين تعليل للنهي عن التبذير، لما ينطوي عليه من كفران للنعمة، فالشيطان كفر بنعمة القدرة، والمبذر كفر بنعمة المال، وبذلك يغدو ترشيد الاستهلاك موقفاً

أخلاقياً يسهم في حفظ التوازن ومنع الاختلال البيئي (الطباطبائي، ١٣٩٠هـ، صفحة ١٣ / ٨٢) ويضيف الشيخ الطبرسي (ت: ٥٤٨هـ) في تعريفه للتبذير بأنه "التفريق بالإسراف وأصله أن يفرق كما يفرق البذر إلا أنه يختص بما يكون على سبيل الإفساد وما كان على وجه الإصلاح لا يسمى تبذيراً وإن كثر" (الطبرسي، ١٤١٥هـ، ٢٤٢/٦) وهو تعريف يوضح البعد المقصدي في الحكم، إذ يربط التبذير بالإفساد لا بمجرد الكثرة.

وبذلك يتأكد أن التبذير يمثل إهدارًا للموارد وخروجًا عن وظيفة الخلافة وعمارة الأرض،
التي يقوم في جوهرها على الإصلاح وحفظ التوازن.

إن هذه التوجيهات القرآنية تؤسس لمنهج الاعتدال، بما يجعل الاقتصاد في
الاستهلاك ممارسة أخلاقية ذات بعد تعبدي، وقد أشار الإمام الغزالي (ت: ٥٠٥ هـ) إلى
هذا المعنى بقوله: "مقاص الخلق مجموعة في الدين والدنيا، ولا نظام للدين إلا بنظام
الدنيا" (الغزالي، ١٣٥٦ هـ، ١/١٢) بما يدل على أن ضبط شؤون المعاش وترشيد أنماط
الاستهلاك يعتبر شرطًا لازمًا لتحقيق المقاصد الدينية وحفظ النظام العام.

ويستلزم ذلك حفظ الموارد من الهلاك والإسراف، وهو مبدأ تجسد عمليًا في سيرة
النبي الأكرم وأهل بيته (ص) في أدق تفاصيل الحياة اليومية، كما ورد عن النبي (ص):
"ما من نفقة أحب إلى الله من نفقة قصد، ويغض الإسراف" (المجلسي، ١٤٠٣ هـ،
٣٠٢/٧٢) وعن الإمام الصادق (ص): "إن القصد أمر يحبه الله عز وجل، وإن السرف
يغضه، حتى طرحت النواة فإنها تصلح لشيء، وحتى صبك فضل شراك" (الكليني،
١٣٨٨ هـ، ٥٢/٤) ويشير الريشهري (١٤٤٣ هـ) إلى أن "لا خير في السرف، ولا سرف في
الخير" (الريشهري، ١٤٠٤ هـ، ١٢٩٦/٢) مما يبين أن الإسراف مذموم في كل حال، حتى
في الإنفاق على الخير إذا تعدى حد القصد، مؤكّدًا البعد الأخلاقي والعملي لمنهج
الاعتدال في الاستهلاك.

الترشيد كآلية لمواجهة التغير المناخي:

تشير الدراسات الأكاديمية إلى أن الإسراف والتبذير، باعتبارهما من السلوكيات
المنهي عنها في القرآن الكريم ولما لها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع (أمين،
١٤٤٦ هـ) تتجاوز آثارها الاقتصادية والاجتماعية لتشمل البيئة أيضًا، مما يجعل ترشيد
استهلاك الموارد الحيوية ضرورة شرعية وبيئية.

الماء: يمثل النهي عن الإسراف في الماء، حتى في العبادة، تشريعاً بيئياً سبق عصره، ويتوافق مع ما تشير إليه التقارير الدولية من أن "تواجه المنطقة العربية تحديات جسيمة في ندرة المياه، مما يتطلب تحولاً جذرياً نحو ترشيد الاستهلاك" (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، ٢٠١٥م).

الغذاء والطاقة: يعد هدر الغذاء من أبرز مظاهر الإفراط في الاستهلاك، وتشير الأمم المتحدة إلى أن "معالجة فقدان الغذاء أمر ملح يتطلب سياسات مخصصة ومستنيرة بالبيانات" (الأمم المتحدة، الهدف ١٢، ٢٠١٥م) ويسهم هذا الهدر مباشرة في زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة، مما يجعل ترشيد استهلاك الغذاء والطاقة تطبيقاً عملياً لمقاصد الشريعة في حفظ البيئة.

يتبين أن ترشيد الاستهلاك في الماء والغذاء والطاقة يجمع بين القيم القرآنية والمسؤولية البيئية، ويتجسد في سلوك النبي وأهل البيت (ص) والعلماء وذلك وفق الاعتدال في استعمال الموارد المختلفة وعدم الإسراف، ليكون أداة فعالة لمجابهة التحديات البيئية والتغير المناخي.

٢. مبدأ استدامة الموارد: تحقيق التنمية مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة

يعد مبدأ استدامة الموارد من المبادئ العملية المهمة المستنبطة من القيم الإسلامية، إذ يرمي إلى الجمع بين متطلبات التنمية وضرورة الحفاظ المستمر على الموارد الطبيعية. وفي هذا الإطار الحقوقي، يؤكد السيد أبو القاسم الخوئي (ت: ١٤١٣هـ) أن الموارد الأساسية، كالأراضي المفتوحة عنوة، تعد ملكية عامة لا تقتصر على جيل معين، وإنما تمتد لتشمل الأجيال المتعاقبة، مستنداً إلى النص الشرعي الذي ينص على أنها: "الجميع المسلمين لمن هو اليوم، ولمن يدخل في الإسلام بعد اليوم، ولمن لم يخلق بعد"، وهو ما يظهر الطابع المستدام والعابر للأجيال لهذه الملكية (الخوئي، ١٤١٠هـ، ٣٨١/١) وهذا يضع قيداً شرعياً واضحاً يحول دون استئثار جيل واحد

بالموارد الطبيعية أو استنزافها بما يضر بحقوق الأجيال اللاحقة. ومن هنا تتكامل رؤية السيد الخوئي للملكية العامة العابرة للأجيال مع البعد الأخلاقي في الفكر الإسلامي، الذي ينظر إلى الزمن بوصفه سلسلة مترابطة من الأجيال المتكافلة، يتحمل فيها يتحمل فيها الجيل الحاضر أمانة صون الموارد وتسليمها للجيل القادم. وفي هذا الإطار، يؤكد هذا الفكر أن العلاقة التضامنية بين الأجيال تمثل الأساس القيمي الذي يبني عليه مبدأ الاستدامة، بوصفه التزاماً شرعياً وأخلاقياً لا ينفصل عن مفهوم الاستخلاف والمسؤولية الجماعية (طرابيشي، ٢٠٢١م) ومن المنظور التنموي الحديث، تعرف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي لا تجني الثمار على حساب الأجيال القادمة" (أبو النصر، ٢٠١٧م، صفحة ٨٢) وهو ما ينسجم بصورة واضحة مع الرؤية الفقهية والأخلاقية المتقدمة، التي تؤكد مسؤولية الجيل الحاضر في صون الموارد وضمان استمرارية الانتفاع بها عبر الأجيال المتعاقبة.

تؤكد الدراسات المعاصرة أن الإسلام يمتلك أسبقية واضحة وجلية في مجال حماية البيئة والحفاظ على التوازن البيئي (القادري، ٢٠٢٣م، صفحة ص ١٢) مستنداً في ذلك إلى مبدأ الاستخلاف وما يقتضيه من مسؤولية، وإلى النهي الصريح عن الإفساد في الأرض. ويغدوا الحفاظ على البيئة، في هذا الإطار، ضرورة حتمية لضمان استمرار الحياة، لا سيما وأن "رعاية وحفظ حقوق من يأتي من الأجيال القادمة هو أحد أهم أهداف التنمية المستدامة" (مبروك، ٢٠٢٣، صفحة ٩١) وهو ما يجعله جزءاً أصيلاً من مقاصد الشريعة الهادفة إلى صون النظم الكونية وضمان استدامة الحياة الكريمة للبشرية. وتتجلى هذه المقاصد في بلورة نموذج تنموي متكامل، إذ "يقدم الاقتصاد الإسلامي نموذجاً للتنمية المستدامة يقوم على ثلاثة أركان: حرمة الإسراف (التوازن الاستهلاكي)، تحريم الإفساد في الأرض (الحماية البيئية)، ووجوب تداول الثروة (العدالة التوزيعية)، مما ينشأ نظاماً متكاملًا يحمي الموارد ويضمن حقوق الأجيال" (البنك الإسلامية للتنمية، ٢٠٢١، صفحة ١٤) يتضح أن مبدأ استدامة الموارد في الإسلام

يجمع بين الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية، ويضمن حقوق الأجيال القادمة، مما يجعله نموذجًا متقدمًا يواكب مفاهيم التنمية المستدامة الحديثة.

٣. مبدأ التوازن: التزام الميزان الكوني في التخطيط البيئي والاقتصادي

يكتسب مبدأ التوازن أهميته باعتباره سنة إلهية راسخة تنظم حركة الكون واستمراريته، ويترتب على الإنسان، بوصفه خليفة في الأرض، أن يلتزم بهذا الميزان الكوني في سياساته وخطته البيئية والاقتصادية. ويستوجب هذا الالتزام تجنب الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، واعتماد أنماط تنمية رشيدة تضمن حفظ التوازن البيئي وتحقيق الاستدامة، بما يكفل حقوق الأجيال الحاضرة ويصون احتياجات الأجيال القادمة.

ويؤكد القرآن الكريم على إرساء مبدأ الميزان بصورة صريحة، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٧]، بما يدل على أن نظام الكون قائم على العدل والتقدير المحكم. وقد ذهب العلامة الطباطبائي (ت: ١٤٠٢هـ) إلى أن المراد بالميزان لا يقتصر على المعنى المادي، إنما يشمل كل ما يقدر به الشيء ويقاس، سواء في مجال العقيدة أو القول أو الفعل، مما يعكس شمولية هذا المفهوم وامتداده إلى مختلف أبعاد السلوك الإنساني (الطباطبائي، ١٤١٧هـ، ٥٣/١٩).

ومن جانبه، يرى الشيخ الشعراوي (ت: ١٤١٩هـ) أن استقامة حياة الإنسان وصلاح شؤونه مرهونان بالأخذ بهذا الميزان الإلهي في مختلف الأعمال، على غرار ما اتسمت به هندسة السماء والأرض من انتظام ودقة، داعيًا إلى استلham هذا الميزان في تنظيم شؤون الحياة الإنسانية (الشعراوي، ١٤١٨هـ، ١٠٦٤/٢) كما يفسر النيسابوري الميزان بالعدل والمعادلة، أي تحقيق الموازنة بين الأشياء على نحو يضمن الإنصاف والاستقامة (النيسابوري، ١٤١٥هـ، ٧٨٤/٢) ويؤكد الثعلبي، ناقلًا عن عدد من المفسرين، أن الميزان

هو العدل، أو الأداة التي يتوصل بها إلى تحقيق الإنصاف ورفع الظلم، بما يرسخ قيم التوازن والاعتدال في التعامل مع مختلف مظاهر الوجود (الثعلبي، ١٤٢٢ هـ، ١٧٨/٩). وعليه، يتجلى مبدأ التوازن بوصفه التزاماً شرعياً وأخلاقياً ينظم علاقة الإنسان ببيئته وموارده، ويؤسس لاستعمال عادل ومسؤول يتوافق مع مقتضيات العدل الكوني والحفاظ على استدامة الحياة.

المطلب الثاني: آليات تطبيق الإطار الأخلاقي القرآني

يهدف هذا المطلب إلى بيان الآليات العملية الكفيلة بتفعيل الإطار الأخلاقي القرآني في مواجهة التغير المناخي في الواقع المعاصر، من خلال إبراز دور التربية والتوعية في ترسيخ الوعي البيئي، وبيان أهمية التشريعات والسياسات البيئية في حماية الموارد، فضلاً عن إجراء مقارنة موجزة مع بعض الأطر الدولية لبيان خصوصية المقاربة الأخلاقية في مواجهة التغير المناخي.

١. التربية والتوعية: دمج القيم البيئية القرآنية في المناهج التعليمية، وتفعيل دور المؤسسات الدينية في ترسيخ الوعي البيئي الرشيد.
٢. التشريع والسياسة البيئية: تقنين مبدأ عدم الإفساد في الأرض وتفعيل الأطر القانونية الكفيلة بحماية الموارد العامة وضمان استدامتها.
٣. المقارنة الموجزة مع الأطر الدولية: إجراء مقارنة تحليلية موجزة مع بعض الأطر والاتفاقيات الدولية (ك "اتفاق باريس") لإبراز نقاط الالتقاء والاختلاف، وتوضيح خصوصية المقاربة الأخلاقية القرآنية.

الخاتمة والنتائج

- ١- أظهرت الدراسة أن القرآن الكريم يوفر رؤية أخلاقية متكاملة للتعامل مع البيئة، تقوم على مبادئ الاستخلاف والميزان وعدم الإفساد، والرحمة، بما يرسخ مسؤولية الإنسان الفردية والجماعية عن عمارة الأرض وصيانتها، ويبرز هذا الإطار الأخلاقي أهمية الالتزام بالعدل في الانتفاع في الموارد، وصيانة حقوق الأجيال القادمة، والحفاظ على التوازن الطبيعي للنظم البيئية.
- ٢- أوضحت الدراسة أن المقاربات المادية المعاصرة لمواجهة التغير المناخي، على الرغم من أهميتها، تبقى قاصرة ما لم تدعم بإطار قيمي وروحي يعيد توجيه السلوك الإنساني نحو الالتزام الأخلاقي، ويعزز التفكير في العدالة البيئية، والتعاون الدولي، وترشيد الاستهلاك، والحفاظ على الموارد المشتركة.
- ٣- خلصت الدراسة إلى أن الإطار الأخلاقي القرآني المقترح يساهم في ربط التكاليف الشرعية بالممارسات العملية اليومية، ويوفر مرجعية قيمية لتطوير السياسات والبرامج البيئية المعاصرة، بما يضمن ترشيد استهلاك الموارد، حماية النظم البيئية، والحد من آثار التغير المناخي على المجتمع والبيئة على حد سواء.
- ٤- وأكدت النتائج على أن دمج القيم القرآنية مع الخطط العملية والتقنية ترسخ فعالية الاستدامة البيئية، ويحول الالتزام البيئي من مجرد إجراء تقني إلى مسؤولية أخلاقية ووجودية، يمكن تطبيقها على المستويات الفردية والمؤسسية والمجتمعية، بما يحقق توازناً مستداماً بين الإنسان والطبيعة.

التوصيات

- ١- دعوة المؤسسات التعليمية والدينية إلى دمج مفاهيم الاستخلاف والميزان البيئي ضمن برامجها التوعوية والتعليمية.
- ٢- إدراج مبادئ العدل وعدم الإفساد كأساس أخلاقي عملي في صياغة السياسات والتشريعات البيئية.

٣- تعزيز ودعم المبادرات المجتمعية الرامية إلى ترسيخ المسؤولية الجماعية لحماية الموارد الطبيعية.

مقترحات للبحوث المستقبلية

- ١- إجراء دراسة مقارنة معمقة بين الأخلاقيات البيئية القرآنية والفلسفات البيئية المعاصرة لإبراز نقاط الالتقاء والفروقات.
- ٢- بحث آليات تطبيق الوقف والحمى في السياقات البيئية الحديثة وتقييم أثرها في صيانة الموارد الطبيعية.
- ٣- تحليل تجارب بعض الدول الإسلامية في دمج القيم القرآنية مع السياسات البيئية لاستخلاص الدروس والتوصيات العملية

المصادر والمراجع

١. ابن عاشور محمد الطاهر بن محمد (ت: ١٣٩٣هـ). (بلا تاريخ). /التحرير والتنوير. بيروت، لبنان: مؤسسة التاريخ العربي.
٢. ابن عاشور محمد بن الطاهر بن محمد (ت: ١٣٩٣هـ). (١٣٩١هـ). تفسير التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر.
٣. ابن قدامة ابو محمد عبدالله بن احمد المقدسي (ت: ٦٢٠هـ). (١٤١٧هـ). /المغني (تحقيق: عبدالله التركي وعبد الرحمن الحلو) (المجلد ٣). الرياض، السعودية: دار عالم الكتب.
٤. ابن كثير ابو الفداء اسماعيل بن عمر (ت: ٧٧٤هـ). (١٤٢٠هـ). تفسير القرآن العظيم (تفسير سورة الاحزاب: الآية ٧٢) (تحقيق: سامي بن محمد السلامة). الرياض، السعودية: دار طيبة.

٥. ابن كثير ابو الفداء اسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ). (١٤٢٠هـ).

تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير) (تحقيق: سامي بن محمد سلامة) (المجلد ٣). الرياض، السعودية: دار طيبة للنشر والتوزيع. تم الاسترداد من
<https://quran.ksu.edu.sa/tafseer/katheer/sura16-aya90.html>

٦. ابن ماجة ابو عبدالله محمد القزويني (ت: ٢٧٣هـ). (١٣٧٢هـ). سنن ابن ماجة (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي). القاهرة، مصر: دار احياء الكتب العربية. تم الاسترداد من
<https://dorar.net/hadith/sharh/79097>

٧. ابن منظور لسان العرب. (١٤٢٤هـ). لسان العرب. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

٨. ابن منظور محمد بن مكرم. (١٤١٤هـ). لسان العرب. بيروت، لبنان: دار صادر.

٩. الإسكوا. (٢٠١٢م). معجم مصطلحات التنمية المستدامة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا. تم الاسترداد من
<https://archive.unescwa.org/environmental-sustainability>

١٠. الالباني محمد ناصر الدين (ت: ١٤٢٠هـ). (١٤٢١هـ). صحيح الترغيب والترهيب، حديث رقم ٩٦٦، تخريج الحديث: اخرجه ابو داود (٣٤٧) واللفظ له، واحمد (٢٣١٣٢). الرياض، السعودية: مكتبة المعارف.

١١. الامم المتحدة. (١٩٩٢م). اتفاقية الامم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المادة (٣) الفقرة (١). تم الاسترداد من
<https://unfccc.int/resource/docs/convkp/convvar.pdf>

١٢. الامم المتحدة. (٢٠٢١م). ما هو تغير المناخ. تم الاسترداد من
<https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change>

١٣. الامم المتحدة، الهدف ١٢. (٢٠١٥م). الاستهلاك والانتاج المسؤولين، موقع اهداف التنمية المستدامة. تم الاسترداد من

<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-consumption-production>

١٤. البخاري ابو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري (٢٥٦هـ). (بلا تاريخ). صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب ما جاء في الوضوء، حديث رقم (٤٠٣٥٠). وانظر ايضاً الموسوعة الحديثة، مادة الاسراف في الوضوء. تم الاسترداد من

<https://dorar.net/alakhlaq/3120>

١٥. البخاري محمد بن اسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، و مسلم مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ). (١٤٢٢هـ). صحيح البخاري، حديث رقم ٣٣١٨، صحيح مسلم، حديث رقم ٢٢٤٢ (تحقيق: محمد زهير الناصر). الرياض، السعودية: دار طوق النجاة.

١٦. البغوي الحسين بن مسعود الفراء (ت: ٥١٦هـ). (١٤٠٧هـ). معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، مروان سوار). بيروت، لبنان: دار المعرفة. تم الاسترداد من

https://quran.ksu.edu.sa/tafseer/baghawy/sura7_aya56.html

١٧. البنك الاسلامية للتنمية. (٢٠٢١). الاقتصاد الاسلامي واهداف التنمية المستدامة. جدة، السعودية: تقرير صادر عن قسم الابحاث، البنك الاسلامي للتنمية، ص ١٤. تم الاسترداد من

https://www.isdb.org/sites/default/files/media/documents/2021-06/Islamic_Economics_and_SDGs_Ar.pdf

١٨. الثعلبي ابو اسحاق بن محمد بن ابراهيم (ت: ٤٢٧هـ). (١٤٢٢هـ). الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تحقيق: ابو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي) (المجلد ١). بيروت، لبنان: دار احياء التراث العربي.

١٩. الخوئي ابو القاسم بن علي اكبر الموسوي الخوئي (ت: ١٤١٣هـ). (١٤١٠هـ). منهاج الصالحين (المجلد ٢٨). قم، ايران: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.

٢٠. الرازي فخر الدين محمد بن عمر (ت: ٦٠٦هـ). (١٤٢٠هـ). مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (المجلد ٣). بيروت، لبنان: دار احياء التراث العربي.
٢١. الريشهري محمد المحمدي (ت: ١٤٤٣هـ). (١٤٠٤هـ). ميزان الحكمة (المجلد ١). قم، ايران: دار الحديث.
٢٢. السجستاني ابو داود سليمان بن الاشعث الازدي (ت: ٢٧٥هـ). (بلا تاريخ). سنن ابي داود، د ت، كتاب الخراج والإمارة، حديث رقم (٣٠٧٣) (تحقيق: محمد محي الدين). بيروت، لبنان: دار الفكر.
٢٣. السعدي عبد الرحمن بن ناصرين عبدالله السعدي (ت: ١٣٧٦هـ). (١٤٢٠هـ). تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق) (المجلد ١). مؤسسة الرسالة.
٢٤. الشاطبي ابو اسحاق ابراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي (ت: ٧٩٠هـ). (١٤١٧هـ). الموافقات في أصول الشريعة (تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان). بيروت، لبنان: دار ابن عفان.
٢٥. الشعراوي محمد متولي (ت: ١٤١٨هـ). (بلا تاريخ). تفسير الشعراوي. مطابع اخبار اليوم (المكتبة الشاملة).
٢٦. الشعراوي محمد متولي (١٤١٩هـ). (١٤١٨هـ). تفسير الشعراوي. القاهرة، مصر: الخواطر - مطابع اخبار اليوم.
٢٧. الشيرازي ناصر مكارم . (١٤٢١هـ). الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل. قم، ايران: مدرسة الامام علي بن ابي طالب (ع).
٢٨. الصدر محمد باقر بن حيدر (ت: ١٤٠٠هـ). (١٤١٩هـ). المدرسة الاسلامية (المجلد ٢). بيروت، لبنان: دار التعارف للمطبوعات.
٢٩. الصدر محمد باقر بن حيدر (ت: ١٤٠٠هـ). (١٤٠٣هـ). الاسلام يقود الحياة (المجلد ٢). طهران، ايران: وزارة الارشاد الاسلامي.

٣٠. الصدر محمد باقر بن حيدر الصدر (ت: ١٤٠٠هـ). (١٤٠٢هـ). اقتصادنا (المجلد ١٥). بيروت، لبنان: دار التعارف للمطبوعات.
٣١. الطباطبائي محمد حسين (ت: ١٤٠٢هـ). (١٤١٧هـ). الميزان في تفسير القرآن (المجلد ١). بيروت، لبنان: مؤسسة الاعلمي.
٣٢. الطباطبائي محمد حسين بن محمد (ت: ١٤٠٢هـ). (١٤١٧هـ). الميزان في تفسير القرآن (المجلد ١). بيروت، لبنان: دار احياء التراث العربي.
٣٣. الطباطبائي محمد حسين بن محمد القاضي الطباطبائي (ت: ١٤٠٢هـ). (١٣٩٠هـ). الميزان في تفسير القرآن (تحقيق: محمد باقر الموسوي) (المجلد ١). بيروت، لبنان: دار احياء التراث العربي.
٣٤. الطبرسي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي (ت: ٥٤٨هـ). (١٤١٥هـ). مجمع البيان في تفسير القرآن (تفسير سورة الإسراء: الآية ٢٦) (تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين الاخصائيين) (المجلد ١). بيروت، لبنان: مؤسسة الاعلمي.
٣٥. الطبري ابو جعفر محمد بن جرير (ت: ٣١٠هـ). (١٤٢٢هـ). جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي). القاهرة، مصر: دار هجر.
٣٦. الطبري ابو جعفر محمد بن جرير الطبري الآملي (ت: ٣١٠هـ). (١٤٢٢هـ). جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (تحقيق: د. عبدالله عبد المحسن بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الاسلامية بدار هاجر - د. عبد السند حسن يمامه) (المجلد ١). القاهرة، مصر: دار هاجر للطباعة والنشر.
٣٧. الطبري ابو جعفر محمد بن يزيد (ت: ٣١٠هـ). (١٤٢٠هـ). جامع البيان عن تأويل آي من القرآن (تحقيق: احمد محمد شاكر) (المجلد ١). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة. تم الاسترداد من <https://quran.ksu.edu.sa/tafseer/tabary/sura30-aya41.html>

٣٨. الطوسي ابو جعفر محمد بن الحسن بن علي (ت: ٤٦٠هـ). (١٣٨٧هـ). المبسوط في فقه الإمامية (المجلد ١). طهران، ايران: المكتبة الرضوية.

٣٩. الطوسي ابو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (ت: ٤٦٠هـ). (١٤٠٩هـ). التبيان في تفسير القرآن (التبيان الجامع لعلوم القرآن) (تحقيق: احمد حبيبي قصير العالمي). بيروت، لبنان: دار احياء التراث العربي. تم الاسترداد من <https://www.altafsir.com/Tafasir.asp?tMadhNo=4&tSoraNo=&tTafsirNo=4&tAyahNo=56&7>

٤٠. العالمي محمد جواد بن محمود بن محمد آل مغنية العالمي (ت: ١٤٠٠هـ). (١٣٩٥هـ). علم اصول الفقه في ثوبه الجديد (المجلد ١). بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.

٤١. الغزالي الإمام ابو حامد محمد بن محمد الطوسي الغزالي (ت: ٥٠٥هـ). (١٣٥٦هـ). إحياء علوم الدين (تحقيق: محمد محي الدين) (المجلد ٢). بيروت، لبنان: دار المعرفة.

٤٢. القرضاوي يوسف بن يعقوب (ت: ١٤٤٤هـ). (١٤٢١هـ). رعاية البيئة في شريعة الاسلام (المجلد ١). القاهرة، مصر.

٤٣. القرطبي ابو عبدالله محمد بن احمد (ت: ٦٧١هـ). (١٣٨٤هـ). الجامع لاحكام القرآن (تحقيق: احمد البردوني وإبراهيم أطفيش) (المجلد ٢). القاهرة، مصر: دار الكتب المصرية. تم الاسترداد من <https://quran.ksu.edu.sa/tafseer/qortobi/sura11-aya61.html>

٤٤. القرطبي ابو عبدالله محمد بن احمد الانصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ). (١٣٨٤هـ). الجامع لاحكام القرآن (تحقيق: احمد البردوني وإبراهيم أطفيش) (المجلد ٢). القاهرة، مصر: دار الكتب المصرية.

٤٥. الكليني محمد بن يعقوب الكليني الرازي (ت: ٣٢٩هـ). (١٣٨٨هـ). الكافي (تحقيق: علي أكبر الغفاري) (المجلد ٣). طهران، إيران: دار الكتب الإسلامية.
٤٦. المجلسي محمد باقر بن محمد تقي (ت: ١١١١هـ). (١٤٠٤هـ). مرآة العقول في شرح اخبار الرسول (تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي). طهران، إيران: دار الكتب الإسلامية.
٤٧. المجلسي محمد باقر بن محمد تقي (ت: ١١١١هـ). (١٤٠٣هـ). بحار الانوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الطهار (تحقيق: محمد الباقر البهبودي وآخرون) (المجلد ٢). بيروت، لبنان: دار احياء التراث العربي.
٤٨. النيسابوري محمود بن ابي الحسن (ت: ٥٥٠هـ). (١٤١٥هـ). إيجاز البيان عن معاني القرآن (تحقيق: د. حنيف بن حسن القاسمي) (المجلد ١). بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.
٤٩. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC. (٢٠٢٣م). تقرير التقييم السادس. تم الاسترداد من <https://www.ipcc.ch/assessment-report/ar6/>
٥٠. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC. (٢٠٢٣م). تقرير التقييم السادس: التقرير التوليقي، الملخص لصانعي السياسات. تم الاسترداد من <https://www.ipcc.ch/report/ar6/syr/>
٥١. اليونسكو. (٢٠١٧م). اعلان المبادئ الاخلاقية المتعلقة بتغير المناخ. تم الاسترداد من <https://www.unesco.org/en/ethics-science-technology/climate-change>
٥٢. اليونسكو. (٢٠٢٣م). توظيف المبادئ الاخلاقية للتصدي لتغير المناخ. تم الاسترداد من <https://www.unesco.org/ar/articles/twzyf-almbody-alkhlaqyt-lltsdy-ltghyr-almnakh>

٥٣. أمين مصطفى محمد . (١٤٤٦هـ). مفهود الإسراف والتبذير في آيات القرآن الكريم
(دراسة موضوعية) (المجلد ٢٥ العدد ٣٣). مجلة كلية العلوم الاسلامية، جامعة

الموصل. تم الاسترداد من <https://doi.org/10.33899/jcis.v25i33.51230>

٥٤. ايمان القادري. (٢٠٢٣م). دور التشريعات الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة.
مجلة الحنوط للدراسات التاريخية والحضارية، المجلد (٤) العدد ٧. تم الاسترداد

من <https://www.hnjournal.net/ar/4-7-24/>

٥٥. برنامج الامم المتحدة للبيئة UNEP. (بلا تاريخ). التلوث البلاستيكي البحري. تم
الاسترداد من [https://www.unep.org/ar/topics/ocean-seas-and-coasts/marine-](https://www.unep.org/ar/topics/ocean-seas-and-coasts/marine-plastic-pollution)

[plastic-pollution](https://www.unep.org/ar/topics/ocean-seas-and-coasts/marine-plastic-pollution)

٥٦. تركي احمد. (٢٠٢٢م). مواجهة التغيرات المناخية في المنظور الاسلامي. الاهرام ابدوا
- قضايا الديمقراطية. تم الاسترداد من

<https://www.siyassa.org.eg/News/18405.aspx>

٥٧. جورج ٢٠٢١ طرابيشي. (٢٠٢١م). العدالة بين الاجيال في الفكر الاسلامي. الدوحة،
قطر: مركز دراسات التشريع الاسلامي والاخلاق، كلية الدراسات الاسلامية، جامعة

حمد بن خليفة. تم الاسترداد من

[https://www.cilecenter.org/ar/resources/articles/intergenerational-justice-](https://www.cilecenter.org/ar/resources/articles/intergenerational-justice-islamic-thought)
[islamic-thought](https://www.cilecenter.org/ar/resources/articles/intergenerational-justice-islamic-thought)

٥٨. حمودي نجود، لهوازي الياس، و مدوي سامية. (٢٠٢٠م). الاستدامة البيئية
للمسؤولية الاجتماعية مسار نحو تحقيق التنمية المستدامة (المجلد ٥). الجزائر،

الجزائر: مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة. تم الاسترداد من

<https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/672/2/2/138277>

٥٩. د. حنان ابو سكين. (٢٠٢٢م). تغير المناخ ووعي المواطن المصري. المركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجنائية. تم الاسترداد من

https://shak.journals.ekb.eg/article_338193_6c557ed876ba195dbcc221cd35cdfa74.pdf

٦٠. رسالة اليونسكو. (٢٠١٩م). الرهانات الفلسفية والاخلاقية لتغير المناخ. تم

الاسترداد من <https://courier.unesco.org/ar/articles/alrhanat-alflsft-walakhlaqyt-ltghywr-almnakh>

٦١. رضا محمد رشيد بن علي رضا (ت: ١٣٥٤هـ). (١٤١٠هـ). تفسير المنار (المجلد ٢). القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٦٢. عادل عامر. (٢٠١٩م). المسؤولية الاجتماعية ودورها في بناء واستقرار المجتمع.

شرم الشيخ، مصر. تم الاسترداد من <https://sustainability-excellence.com/p=2348>

٦٣. عادل محمد، وإبراهيم، نجلاء عبد المنعم ٢٠٢٣ مبروك. (٢٠٢٣). التنمية المستدامة من منظور إسلامي. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الإسلامية المتقدمة، جامعة المستغانم (المجلد ٣) العدد (١). تم الاسترداد من

<https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/976/3/1/251378>

٦٤. فادي محمود الرياحنة. (٢٠٢٣م). المحافظة على البيئة واستدامتها في القرآن الكريم. جامعة محمد بن زايد للعلوم الانسانية. تم الاسترداد من

<https://doi.org/10.21608/qkt.2023.331528>

٦٥. مدحت، ومحمد، ياسمين مدحت ٢٠١٧ أبو النصر. (٢٠١٧م). التنمية المستدامة: مفاهيمها، أبعادها، مؤشرات. القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر. تم الاسترداد

<https://drive.google.com/file/d/1u4ln3OI0Hoe4kfLIzZYLpfEbyD6UExB/view?usp=drivesdk>

٦٦. منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO. (٢٠١٥م). حالة الموارد المائية في
العالي العربي، تقرير الفاو. تم الاسترداد من

<https://www.fao.org/3/i7959a/i7959a.pdf>

٦٧. منظمة الصحة العالمية. (د.ت). تغير المناخ والصحة. تم الاسترداد من

<https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health>

المصادر والمراجع الأجنبية

- (1) BBC. (2025). Climate change: Is summer 2025 the hottest on record? Retrieved October 9, 2025, from <https://www.bbc.com/arabic/articles/cx2xpqrqnj8o>
- (2) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2015). State of water resources in the Arab world. Retrieved December 9, 2025, from <https://www.fao.org/3/i7959a/i7959a.pdf>
- (3) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2023). Sixth Assessment Report (AR6), Arabic translation. Retrieved October 5, 2025, from <https://www.ipcc.ch/assessment-report/ar6/>
- (4) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2023). Sixth Assessment Report: Synthesis Report – Summary for Policymakers. Retrieved December 2, 2025, from <https://www.ipcc.ch/report/ar6/syr/>
- (5) UNESCO. (2019). Philosophical and ethical stakes of climate change. Retrieved October 21, 2025, from <https://courier.unesco.org/ar/articles/alrhanat-alflsft-walakhlaqyt-ltghywr-almnakh>
- (6) UNESCO. (2023). Applying ethical principles to address climate change. Retrieved October 20, 2025, from <https://www.unesco.org/ar/articles/twzyf-almbody-alakhlaqyt-ltsdy-ltghyr-almnakh>

- (7) UNESCO. (2027). Declaration of ethical principles concerning climate change. Retrieved October 21, 2025, from <https://www.unesco.org/en/ethics-science-technology/climate-change>
- (8) United Nations. (1992/1413H). United Nations Framework Convention on Climate Change. Retrieved December 2, 2025, from <https://unfccc.int/resource/docs/convkp/convar.pdf>
- (9) United Nations. (2015). Goal 12: Responsible consumption and production. Retrieved December 9, 2025, from <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-consumption-production>
- (10) United Nations. (2021). What is climate change? Retrieved October 5, 2025, from <https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change>
- (11) United Nations Environment Programme (UNEP). (n.d.). Marine plastic pollution. Retrieved December 2, 2025, from <https://www.unep.org/ar/topics/ocean-seas-and-coasts/marine-plastic-pollution>
- (12) World Health Organization (WHO). (n.d.). Climate change and health. Retrieved December 2, 2025, from <https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health>